كلمة رئيس الاتحاد العمالي العام السيد غسان غصن

في افتتاح ورشة العمل المتخصّصة حول: «تصحيح الأجور وحماية القدرة الشرائية»

بيروت- مقر الاتحاد العمالي – ٨ آذار ٢٠١٣

- معالي وزير العمل – راعي أعمال هذه الورشة الصديق، القاضي سليم جريصاتي،
- السيدة ندى الناشف، مديرة المكتب الإقليمي للدول العربية في منظمة العمل الدولية ممثلة بالأستاذ مصطفى سعيد،
- الدكاترة، الباحثين والمحاضرين،
- الزملاء النقابيون،

ينظّم الاتحاد العمالي العام بالتعاون مع منظمة العمل الدولية المكتب الإقليمي لدول العربية هذه الورشة المتخصّصة برعاية معالي الوزير الصديق القاضي سليم جريصاتي الذي لا يتوانى لحظة عن رعاية وتشجيع أنشطة الاتحاد العمالي العام وذلك من أجل تمكين كوادره النقابية لقيادة حركة نقابية مدركة وقادرة على الدفاع عن مصالح عمالها وحماية حقوقهم وفق معطيات علمية ترفد برنامجه المطلبي وتحركاته الضاغطة بسلاح المعرفة لمواجهة التحديات بما يعزّز صوابية المواقف وأحقية وصدقية المطالب التي يناضل من أجلها الاتحاد العمالي العام والذي تمكّن بفعل نضاله النقابي العمالي من تصحيح الأجور بنسبة ١١% حيث تضاعف الحد الأدنى للأجور من ٣٠٠,٠٠٠ ألف ليرة لبنانية إلى ٦٧٥,٠٠٠ ألف ليرة لبنانية وبلغ متوسط الأجور ١٤٤٥ مليون وأربعمائة وخمسة وأربعون ألف ليرة بعد أن كان ٩٠٠,٠٠٠ ألف ليرة وفق إحصائية الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

وذلك بالتعاون مع منظمة العمل الدولية الراسخة على مبدأ الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاث (الدولة وأصحاب العمل والعمال) وفقاً لمعايير المنظمة والاتفاقيات الأساسية **Core convention** لا سيما الحقوق والحريات النقابية وحقّ التنظيم النقابي والتفاوض الجماعي وذلك من أجل تحقيق أهداف المنظمة الساعية للعدالة الاجتماعية انطلاقاً من الحقوق الأساسية، الحق بالصحة والسكن والتعليم والعمل اللائق والأجر العادل.

الحضور الكريم،

تعتبر مسألة الأجور من أبرز النـــزاعات بين الدولة وأصحاب العمل من جهة والعمال من جهةٍ أخرى حيث تبرز المبارزة الأشدّ ضراوة بين القابض على المال ليراكم ثروته وساعٍ إليه لتأمين حاجته وتحسين ظروف عيشه.

كما أنّ سياسة الضغط على الأجور وتجميدها بذريعة تقليص كلفة الإنتاج وتعزيز القدرة التنافسية لا تخفي جشع التجار الساعين لتحقيق أرباح كبرى على حساب لقمة العيش. هذه السياسة المحدودة النظر التي لا تدرك المردود الايجابي لتصحيح الأجور على الاقتصاد بحيث أنّ التصحيح الدوري للأجور وحمايتها لا بل تحسينها باطراد إنّما ينعش الدورة الاقتصادية كما أنّ تحقيق قدرةً أكبر من القدرة الشرائية يزيد حركة الاستهلاك وبالتالي عجلة الإنتاج ممّا يرفع معدلات النمو في الاقتصاد الحقيقي المولّد لفرص العمل الذي يفعّل الطاقة الاقتصادية ويحدّ من الركود ويقلّص نسب البطالة المتفاقمة في صفوف الشباب الباحثين عن فرص عمل.

كما أنّ انتهاج الحكومة سياسة النأي عن مراقبة الأسعار ووضع سقف للأرباح بحجة الانتماء إلى مذهب الاقتصاد الحر الذي لا يعدو إلاّ اقتصاداً ليبرالياً متوحشاً متفلّتاً إلاّ من الكارتلات الاحتكارية القابضة على الأسواق والمتحكّمة بالأسعار بدءاً من حبة القمح وحبة الدواء مروراً بالسلع الحيوية ووصولاً إلى النفط دون وازع أو حسيب.

إننا من هذا المنطلق لا نرى في غياب الرقابة الرسمية وضعف مؤسساتها الإدارية لا بل إضعافها وتغييبها سوى نهج للحكومة من أجل تدمير نية الاقتصاد الحقيقي المبني على التوازن الاجتماعي والاقتصادي وإحلال الاقتصاد الريعي كما أنّ التلكؤ في تصحيح الأجور وزيادة التقديمات الاجتماعية وتطوير عناصر الحماية الاجتماعية وتأمين التغطية الصحية بعد بلوغ سن التقاعد وصولاً إلى نظام تقاعد لائق إنّما يجرّ المواطن إلى المزيد من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية خاصةً في ظلّ تردّدات الأزمة الاقتصادية الكبرى التي تعصف بالكثير من دول العالم بسبب العولمة الاقتصادية وفرض تطبيقات منظمة التجارة العالمية وشروط البنك الدولي وصندوق النقد.

السيدات والسادة،

من هذا المنطلق لا بدّ أن نؤكّد إلى أنّ اتفاق تصحيح الأجور بين الحكومة والهيئات الاقتصادية من جهة والاتحاد العمالي العام من جهةٍ أخرى والذي أثمر نتيجة الحوار الدؤوب الى زيادة بنسبة ١٠% على الحد الأدنى للأجور وهو ليس بوعداً عرقوبياً يستهل تنكّر رئيس الحكومة له. إنّما هو التزام ينبغي إيفاؤه ويقضي بتصحيح الأجور بالتناسب مع ارتفاع الأسعار ونسب غلاء المعيشة وذلك بناءً على اقتراح لجنة المؤشر التي ندعو معالي وزير العمل الصدوق لمعاودة اجتماعاتها وصولاً لإقرار زيادة الأجور وتصحيحها قياساً بمعدلات التضخم التي فاقت الـ ١١ بالمئة حسب مؤشر الإحصاء المركزي الذي نستهجن توقّف عمله بقرار من رئيس الحكومة النعامي السياسة بدفن الرأس في الرمول خشية إعلان الحقيقة.

الحضور الكريم،

نحاول في هذه الورشة طرح موضوع الأجور من زوايا متعدّدة تضيء الرؤية من خلال مقاربة الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتطوّر الأجور من وجهة نظر الباحث الاقتصادي الدكتور لويس حبيقة وكذلك التعرّض لواقع الأجور وحصتها من الناتج المحلي مع الدكتور عبد الحليم فضل الله والتعرّف على أسس احتساب مؤشر الأسعار وأبواب الإنفاق مع الدكتورة مارال توتاليان المديرة العامة لمديرية الإحصاء المركزي وصولاً إلى تحديد تطور الأجر والعناصر التي يتكوّن منها وفق معايير منظمة العمل الدولية مع الخبير في منظمة العمل الدولية الدكتور **zafiris**.

آملاً أن تكون هذه المقاربات والحوارات التي تتخلّلها الورشة منهلاً يفيض جعبة الاتحاد العمالي العام بالمعرفة بما يملأ جيوب العمال أجوراً تليق بعملهم وتفني تعبهم وأهلاً وسهلاً بكم وشكراً.

****

مصطفى سعيد - خبير منظمة العمل العربية

يعتبر الأجر الأدنى للأجور أداة مرنة من أجل التخفيف من حدة الفقر وتعزيز الاستقرار الاجتماعي وضمن تلبية الظروف والشروط الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالعمال وعائلاتهم والمتطلبات الدنيا من أجل حياة كريمة وتتماشى بالتالي الحاجة الى سياسات متسقة ومتكاملة بتحديد الأجور بأقل تفاصيل هامشة العمال.

على السياسات التي تحدد الحد الأدنى أن تضمن التوازن بين العوامل الاجتماعي بما يلبي حاجات العمال وعائلاتهم وغلاء المعيشة والمستوى العام للأجور وضمان الضمان الاجتماعي - والعوامل الاقتصادية مثل قدرة الشركات على الدفع ومعدلات الاستخدام والتنمية الاقتصادية.

وتضمن هذه السياسات حماية الدخل لصالح جميع العمال ذوي الأجر المنخفض.

وحتى العام ١٩٦٩ بادرت ٤٣ دولة الى تأييد من أجل تقرير "حد أدنى مناسب للأجور" باعتباره شرط سبق من أجل حماية السلام الدائم.

وفي العام ١٩٧٨ اعتمدت المنظمة الاتفاقية

رقم ٦٢ حول طرائق تحديد المستويات الدنيا للأجور
وفي العام ١٩٧٠ اتفاقية رقم ١٣١ بشأن
تحديد الحد الأدنى للأجور لحماية الأشخاص ذوي
"الأجور المتدنية غير القانونية".
وفي العام ٢٠٠٨ م أصدر الأمم المتحدة بشأن العدالة
الاجتماعية في أعقاب عولمة عادلة الذي يعزز "سياسات
الأجور والمكاسب والساعات وغير ذلك من ظروف
وشروط العمل التي تمكن الجميع من الحصول على قسط عادل
من ثمار التقدم وتوفير أجر يضمن حداً أدنى من مستوى المعيشة
لجميع المستخدمين والمحتاجين إلى مثل هذه الحماية".
ويشمل العمال بأجر المستخدمين المدفوعي الأجر والعمال في
الاستخدام الرسمي والعمال المؤقتين والعمال لفترة قصيرة
والعمال الموسميين والعمال الذين يمكن إنهاء عقود استخدامهم
خلال رحلة قصيرة.

الاتحاد العمالي العام

تنعقد هذه الورشة بالتعاون بين منظمة
العمل الدولية قبل فترة من الزمن. وقبل
انعقاد المجلس المركزي للاتحاد الدولي
لنقابات العمال العرب، وللمنظمة
اليوم، [illegible] وخاصة الفريق
العمالي، وجهة عندها من قبل الأمين
العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال
العرب بمشاركة عدد من النقابات
العربية الأمر الذي يدعونا
كفريق عمالي وكمنظمة للرد
على الإدعاءات التي وصلت
حد الافتراء والتشويه

في الوقت المناسب وبالطريقة
المطلوبة تجاه كل هذه الحملات.

إن وجودنا معكم اليوم
خلال هذه الورشة يفند بوضوح
ادّعاءات الأمين العام
للاتحاد الدولي الذي اعتبر أن ~~المنظمة~~
تعرف وموظفيها المنظمة بالمنظمة
يرفضون التعاون مع الاتحادات
الأعضاء. وهو وجود يعكس
حرصنا الدائم على تطوير أداء
الحركة النقابية العربية وعلاقاتنا
مع الاتحاد العمالي العام الذي نأمل
أن ينأى بنفسه عن هذه الاتهامات

وسوف كذلك وقوفه الى جانب الحركة
النقابية العربية المستقلة والمناضلة
التي ما انفكت تساند الحركات
~~الشعب العربي~~ النقابية العالمية بالحق
في التنظيم وفي القرار المستقل وفي مجتمع
تسوده العدل والحرية والمساواة
يتخصص بالاجر العادل من أجل تحسين
الطاقة الشرائية ويوقف تيار
الاعتداءات المتكررة على الحركة
النقابية ويقضي على كل أشكال
العمل الهشة التي
أدت إلى كتابة شعبية عارمة
عرفها العمال في عدد من
البلدان العربية

الجمهورية اللبنانية
وزارة العمل

الوزيـر

كلمة معالي وزير العمل سليم جريصاتي
في ندوة "سياسة الأجور وأثرها الاقتصادي – الاجتماعي"
الاتّحاد العمّالي العامّ
٢٠١٣/٣/٨

السيّدات والسّادة،

لا بدّ لي بداية من تثمين مبادرة الاتّحاد العمّالي العامّ في الإضاءة على إشكاليّة سياسة الأجور وأثرها الاقتصاديّ – الاجتماعيّ في لبنان، وتحديدا في ظلّ أزمة اقتصادية ومعيشية واجتماعية تجذرت في جسد الوطن بفعل عوامل متشعبة جلّها اقليمي ودولي، وبعضها محلي، وهي غير خافية على احد. ان العامل المحلي هو تفاعلي مع العوامل الاخرى، الا أنه ايضا نتيجة حتمية لخلل بنيوي في السياسات التي اعتمدت على مدى العقدين الماضيين.

ان صمام الامان الاوحد يبقى السياسة النقدية الحكيمة التي حافظت على استقرار النقد الوطني وبعض من قوته الشرائية، بالرغم من التضخم المطرّد وتراجع معدل النمو الى مستويات متدنية وانحسار حجم الاقتصاد الوطني انحسارا خطيرا، وهو اقتصاد ريعي وخدماتي في مرتكزاته الاساسية، هذا اذا ما اعتبرنا جدلا ان الريع والخدمة هما بحد ذاتهما ركائز لبنيان اقتصادي سليم وعصيّ على الانهيار.

يبقى السؤال المحوري الذي يبحث عن اجابة علمية وموضوعية: ما هو دور الاجر في ضوء التوصيف للحالة الاقتصادية والمعيشية والاجتماعية المتأزمة؟

دعوني اصارحكم، ولم أعتد كلام التجميل او التمويه، بأن لا سياسة للأجور في لبنان، وأن وظيفة الاجر اقتصاديا واجتماعيا ومعيشيا قد تكون منتفية. ان السياسة، كل سياسة، في عمقها الاستراتيجي، انما هي نقيض الارتجال أو السعي

المستميت الى مكاسب شعبوية أو ردّ الفعل الآني على احداث او اوضاع لأهداف ديماغوجية بحتة.

السيّدات والسّادة،

ان الابتعاد عن الارتجال كما عن ردّات الفعل هو الذي يوفر القدرة على بلورة مقاربات توازن بين حقوق العمال وأصحاب العمل على حدّ سواء من منطلق الشراكة في الخيارات الاقتصادية – الاجتماعية الصحيحة وتعزيز سياقات التّفاعل البنّاء، بدلاً من الاسترسال في التّقابل الصداميّ، والذي ينعكس حتماً، إن استمرّ تعطيلاً لمصالح شريكي العقد الاجتماعيّ، وبالتالي انتفاء اكيدا لمستلزمات نجاح دور الوساطة النزيهة للدولة الراعية في ظل نظام اقتصادي ليبرالي ارتضاه لبنان في وثيقة وفاقه الوطني ودستوره. آمل ألا أؤخذ على غير ما أريد التعبير عنه، اذ ان مقاربتي لا تعني اطلاقا نقدا لحريّة العمل النقابيّ والحق بالتظاهر والإضراب في حمى القانون او انحيازا للتخويف من إمكان انهيار الاقتصاد في حال خضنا خيار إحالة سلسلة الرتب والرواتب إلى مجلس النواب او في حال اقرارها منه، بل إنّ اقتناعي يتجاوز حدّي النقد والتخويف، ليستدعي انخراطنا معاً عمالاً وأصحاب عمل برعاية الدولة كما مساهمة فاعلة للمجتمع المدني، في إعادة النظر في مسالك وسياسات ارساء سلامة عقدنا الاجتماعي وتعزيزه.

أقولها بصراحة ايضا: لا أحبذ على الاطلاق تعريف الاجر ولواحقه في نص آسر، مختزل او مستفيض، ما من شأنه شد حبال التفاوض بدل ارخائها تمهيدا لإنجاحه.

السيّدات والسّادة،

لن أكرّر ما أعلنته مراراً عن أهمية إعادة إحياء المقاربات العلمية لسياسة الأجور في لبنان في القطاع العام حتماً، وأيضاً في القطاع الخاص مع صون حرية التعاقد بالاستناد إلى السمة الليبرالية التي أشرت اليها أعلاه، ما دعاني الى إعادة تفعيل عمل لجنة المؤشر على قاعدة تحديد معايير وطنيّة للحدّ الأدنى للأجور، أو تصويبها، وقياس نسب التضخّم، وإنجاز رؤيةٍ لإعادة النمو الاقتصادي الى مستويات مقبولة ما من شأنه المساهمة في الحدّ من البطالة والهجرة من طريق خلق فرص العمل اللائق والاجر العادل في لبنان. هنا بيت القصيد. أنّ وزارة العمل تولي هذه القضية أهميّة استثنائية بالإضافة إلى كودرة عمل لجنة الحوار الاجتماعي المستدام من خلال المجلس الاقتصادي – الاجتماعي حيث تجد الشراكة الثلاثية الأطراف ذاتها في مساحة تلاقيها الطبيعية.

أمّا العامل البنيويّ الأهم الذي أودّ بحثه فهو أولويّة وضع سياسات اقتصادية-اجتماعية تحدّ من ارتباط معدلات الأجور المنخفضة بالفقر، وهذا ما ورد تحديداً في تقرير منظمة العمل الدوليّة عن سياسة الأجور في العام ٢٠١١، استنادا الى الاتفاقية ١٣١ المبرمة من قبل لبنان عام ١٩٧٧ والتوصية ١٣٥ المتعلقين بتحديد "المستويات الدنيا للأجور"، إذ بدا في التقرير المذكور أنّه يجب أن تكون إحدى الاهتمامات العمليّة لوضع السياسات كيفيّة إزالة هذا الارتباط، من خلال تحسين رزمة إجراءات الرعاية الاجتماعية التي تخفّف من الأعباء الماليّة على أُسرِ العمال، وحديثي عن السياسة التربوية والاستشفائية تحديداً، كما إطلاق أنظمة تعويض البطالة التي يفتقدها لبنان حتى الآن، وصولاً إلى إنجاز نظام التقاعد والحماية الاجتماعية، الذي راكم التعديلات منذ العهد الماضي وأصبح له أب روحي هو التكتل الذي انتمي اليه والذي تقدّم باقتراح القانون الذي لا يزال يدرس في اللجنة النيابية المختصة. في هذا السياق، أُعلِنُ من هنا أني أنجزت تصورا متكاملا لإخراجه من

عنق الزجاجة العالق فيها منذ أمد، بمساهمة قيّمة من البنك الدولي ومنظمة العمل الدولية وفريق عمل مميز انكبّ دون هوادة على اجتراح الحلول للمسائل الشائكة لجهة ادارة المشروع واستثمار أمواله، اي اموال الشعب اللبناني بالمباشر.

السيّدات والسّادة،

إنّ الموازنة بين الحقوق الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي أساسيّة في أيّ سياسةٍ للأجور، والأهمّ أن نجد ذواتنا معاً مسؤولين، فليس من متّهم أو ضحيّة، إذ إنّنا جميعاً اليوم أسرى غياب الرؤية الاقتصادية – الاجتماعية المتكاملة.

سليم جريصاتي
وزير العمل